

Distr.: General
30 May 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات

الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح

الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس بشأن المشاورات المعقودة مع رئيس اللجنة
الخاصة عن الحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة**

المحتويات

الفقرات الصفحة

٣	٣-١		أولا - مقدمة
			ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة
٣	٥١-٤		إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٣	١٧-٦		ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٦	١٩-١٨		باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
٦	٢٩-٢٠		جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

* E/2002/100

** ارتهن موعد تقديم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات بموعد تسلم المعلومات من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٠	٣٥-٣٠	 برنامج الأغذية العالمي	دال -
١١	٤١-٣٦	 مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة	هاء -
١٢	٤٧-٤٢	 منظمة العمل الدولية	واو -
١٣	٤٩-٤٨	 منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	زاي -
١٣	٥١-٥٠	 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	حاء -

أولا - مقدمة

أو قام بصياغة مثل هذه البرامج، بالإضافة إلى إسهام هذه المؤسسات كوكالات منفذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الجهة الأساسية لتقديم المساعدة.

٥ - واستمر البرنامج الإنمائي في تمويل عدد من مشاريع المساعدة، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى.

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦ - من بين الأقاليم السبعة عشر غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يرتبط المقر دون الإقليمي في بورت أوف سين بعلاقة نشطة مع أنغولا وجزر فيرجن البريطانية وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة ومونتسيرات. وقد أبدت جزر كايمان وجزر تركس وكايكوس مؤخرا اهتمامها بالمشاركة في أنشطة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي التي أنشئت في عام ١٩٧٥ لتكون هيئة فرعية دائمة تابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وللعمل كهيئة مسؤولة عن تنسيق أي أنشطة يتم الاتفاق عليها في مجالي التنمية والتعاون، وكهيئة استشارية لأمين اللجنة الاقتصادية التنفيذي فيما يتصل بالأنشطة المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي. وتؤدي أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وظيفة الأمانة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، وتعمل بصفة رئيسية انطلاقا من المكتب دون الإقليمي الموجود في بورت أوف سين. وتعد الأقاليم الأربعة غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تربطها، كما ذكر، علاقة نشطة بالمقر دون الإقليمي، من الأعضاء المنتسبين في اللجنة.

٧ - وقد سعى المقر دون الإقليمي في بورت أوف سين، لدى جمع المعلومات المطلوبة لهذا التقرير، إلى التشاور مع

١ - اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ القرار ٢٨/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٢ - وفي الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٦٧/٥٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ طلبت الجمعية العامة إلى المجلس أن يواصل، بالتشاور مع اللجنة الخاصة المعنية بالحالة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٣ - وترد أدناه المعلومات المقدمة من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة عن أنشطتها فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٤ - وفقا للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة، واصل عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات في الفترة قيد الاستعراض تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي استجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة. وقدم عدد من المؤسسات برامج المساعدة اعتمادا على موارد ميزانياته

٩ - وعلى مر السنين ظلت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة ضمن الأعضاء المنتسبين إلى لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، من أكثر العناصر نشاطا في اللجنة الاقتصادية.

١٠ - وأحد السمات الرئيسية للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي هي إتاحتها الفرصة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للمشاركة في المحفل العالمي المتمثل في الأمم المتحدة وفي الوكالات والبرامج التابعة لها، حيث يمكن للأقاليم تعزيز تطلعاتها الإنمائية والدفاع عنها. وبهذه الطريقة، تدمج الأقاليم على نحو فعال في برامج التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة ولبعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. وفي عام ١٩٩٩، فرغت أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تنفيذ مشروع مولته حكومة هولندا لدعم البلدان المنتسبة إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي غير المستقلة في إقامة روابط مؤسسية والاستفادة من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وقد نجح المشروع الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٦، في أن يكفل زيادة مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في اجتماعات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة.

١١ - وفي هذا الصدد، أعدت أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثيقتين تناولت أولاهما مختلف جوانب إدماج الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج التعاون التقني التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، في حين قدمت الوثيقة الثانية تقييما لمشاركة تلك الأقاليم في البرامج والأنشطة المنبثقة عن برامج

سلطات الأقاليم التي تربطها به علاقة نشطة حرصا منه على كفاءة صحة جميع المعلومات المقدمة. ورغم محدودية الاستجابة التي تم الحصول عليها إلا أنها تؤكد الأهمية المتواصلة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة مع التركيز على أن تلك الصكوك صيغت استنادا إلى إسهامات الأقاليم نفسها.

٨ - وبالتمعن في القرارات ذات الصلة يمكن تحديد مسائل اقتصادية واجتماعية رئيسية من جملتها:

(أ) ضرورة تعزيز النهوض بالمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لسكان الأقاليم؛

(ب) ضرورة التأكد من عدم تأثير النشاط الاقتصادي على مصالح السكان سلبا؛

(ج) ضرورة تعزيز استقرار الاقتصاد وتنويعه وتقويته في الأقاليم مع مراعاة ظروفها الخاصة من حيث الموقع الجغرافي والحجم والأحوال الاقتصادية وقلة مناعتها أمام الكوارث الطبيعية والتدهور البيئي؛

(د) ضرورة توظيف الاستثمار الاقتصادي الأجنبي بالتعاون مع سكان الأقاليم ووفقا لرغبتهم، من أجل تحقيق تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية؛

(هـ) ضرورة التصدي للخطر المحدق بسلامة الأقاليم وازدهارها من جراء استغلال ونهب الموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية وما يلحقه ذلك بها من أضرار؛

(و) ضرورة كفالة الاحترام التام لسيادة السكان الكاملة على مواردهم الطبيعية؛

(ز) ضرورة التزام الدول القائمة بالإدارة بعدم وجود ظروف عمل تمييزية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها، ودعم قيام نظام منصف للأجور يسري على جميع السكان دون أي تمييز.

١٤ - ويمكن الاطلاع على المعلومات المتصلة بمجالات أخرى للدعم الذي تقدمه أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منشورات مختلفة للأمانة تناولت مواضيع عديدة منها على سبيل المثال دراسة آثار المهجرة المستديرة في جزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية وسانت مارتن وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة.

١٥ - وفي إطار المسؤولية التي يتحملها المقرر دون الإقليمي في بورت أوف سبين عن تنفيذ برنامج العمل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بصفتها من الأعضاء المنتسبين، ضمن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، ويؤدي المقرر دون الإقليمي لها وظيفة الأمانة الفنية. ويقوم فريق للتعاون المشترك بين الوكالات يتألف من أكثر من ٢٤ وكالة إقليمية ودولية، بما فيها هيئات من منظومة الأمم المتحدة، بتنفيذ برنامج عمل مشترك مستوحى من برنامج العمل. وتبذل الجهود في إطار هذه الترتيبات لإدماج العناصر الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة لهذه الأقاليم.

١٦ - وفي الدورة التاسعة عشرة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في المقرر دون الإقليمي في بورت أوف سبين في يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، قدمت توصية تدعو أمانة لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي/اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى استئناف المبادرة التي استهلت في التسعينات لتعزيز المشاركة المتزايدة للأعضاء المنتسبين في الأنشطة التي تضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

عمل المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

١٢ - وبنفس الأسلوب، واصلت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي الدفاع بقوة عن حق الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، كأعضاء منتسبين إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في المشاركة بصفة مراقب في المؤتمرات العالمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبفضل هذا الدعم، شاركت تلك الأقاليم مشاركة شديدة الفعالية في محافل من قبيل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، والمؤتمر العالمي المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (١٩٩٥). ويمكن للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تشارك أيضا في متابعات تنفيذ مختلف خطط العمل المعتمدة في هذه المحافل العالمية.

١٣ - وعبر السنين، قام المقرر دون الإقليمي في بورت أوف سبين وفاء بولايته، بإيفاد بعثات رسمية إلى أنغويلا وجزر فيرجن البريطانية ومونتسيرات لتقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية بناء على طلب تلك الأقاليم. ومن أمثلة المشورة المسداة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمساعدة المقدمة لها إعداد تقارير لتقييم الأوضاع بعد وقوع كوارث الأعاصير (أنغويلا)؛ تنظيم حلقات عمل بشأن منهجية دراسة الآثار المترتبة في مجال الاقتصاد الكلي والمجالين الاجتماعي والبيئي على الأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية في الفترة التالية مباشرة لوقوعها (جزر فيرجن البريطانية)؛ إعادة صياغة خطة قطاع السياحة في أعقاب ثوران البركان (مونتسيرات)؛ استعراض الآثار المترتبة على معاهدة شاغواراماس المنقحة، التي أنشئت بموجبها الجماعة الكاريبية والسوق والاقتصاد الموحدان للجماعة الكاريبية (مونتسيرات).

١٧ - وفي هذا السياق، أكد مدير المقرر دون الإقليمي أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المعروفة باسم البلدان الكاريبية غير المستقلة المدرجة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي مستمرة في الاندماج وظيفيا في هذا البرنامج. وأشار أيضا إلى عدد من الأنشطة والمشاريع التي تم تنفيذها في الأقاليم في مجالات من جملتها الكوارث الطبيعية والتجارة. وجدير بالذكر أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عازمة أيضا على تكثيف الاتصال بجزر كايمان وجزر تركس وكايكوس، التي أعربت مؤخرا عن اهتمامها بأن تصبح أعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي.

١٩ - ويضع الأونكتاد في الاعتبار، لدى الاضطلاع بعمله، أن التجربة الاقتصادية لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تقوم بأنشطة اقتصادية على درجة عالية من التخصص، مثل السياحة والخدمات المالية الخارجية، قد تكون مفيدة للكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية المتمتعة بالحكم الذاتي. كما يراعى أن الدعوة إلى معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية معاملة خاصة في المحافل الدولية المعنية، عن طريق إبراز المشاكل الهيكلية التي تواجهها، يمكن أن تفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي تحتاج بدورها إلى معاملة تفضيلية من منظور أنها ستنتهي إلى الحصول على استقلالها في نهاية المطاف.

باء - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٨ - يقوم الأونكتاد، من خلال البحث والتحليل بشأن العوائق الهيكلية والمسائل المتعلقة بقلّة المناعة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم تلك البلدان في الجهود التي تبذلها للحصول على اعتراف متزايد من المجتمع الدولي، ولا سيما في نظام التجارة المتعددة الأطراف وفي مجال تمويل التنمية. وفي هذا الإطار، يضع الأونكتاد في الاعتبار جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يقل عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تواجه على العموم مشاكل اجتماعية واقتصادية ومشاكل ناتجة عن قلّة مناعتها شبيهة بالمشاكل التي تعاني منها نظيراتها المستقلة. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي عادة ما تواجه التحليلات الشاملة لعدة أقطار ذات الصلة بموضوع إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في ندرة البيانات الإحصائية التي تتيحها هذه الأقاليم الجزرية التابعة.

٢٠ - يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما برنامجيا للأقاليم البريطانية فيما وراء البحار التي تشمل أنغويلا، وجزر فيرجن البريطانية، ومونتسيرات، في إطار مركزها كبلدان متبرعة صافية. ونظرا إلى محدودية موارد البرمجة المخصصة من الاعتمادات الأساسية على الصعيد القطري، تستفيد هذه البلدان بصفة غير مباشرة من العديد من برامج مراكز النشاط الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، ومنها برامج إقليمية تتصل بإدارة الكوارث، وبرامج في مجال التنمية السياحية والمساعدة التقنية في المسائل المالية والاقتصادية، وتطوير المؤسسات الصغيرة وبناء قدرات أمانة منظمة دول شرق الكاريبي. كما يدعم البرنامج الإنمائي هذه الأقاليم عن طريق مشاريع قطرية محددة.

أنغويلا

٢١ - يقدم البرنامج الإنمائي الدعم البرنامجي للجنة الإصلاح الدستوري في أنغويلا، ولإعادة هيكلة وزارة تنمية

جزر كايمان

٢٤ - نما اقتصاد جزر كايمان خلال التسعينات نتيجة التوسع السريع في قطاعي الخدمات السياحية والمالية؛ حيث بلغ متوسط النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي السنوي بالأرقام الثابتة ٥ في المائة، وبلغ معدل الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي ٣٦ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٩. غير أن المدخرات المتكررة سجلت هبوطاً منذ عام ١٩٩٧ مما أدى إلى زيادة الاقتراض من جانب الحكومة لتمويل الإنفاق الرأسمالي، الأمر الذي أوصل الديون العامة إلى ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠. وتضمنت التحديات الإنمائية الأخرى نقصاً في العمالة الماهرة المحلية، والحاجة إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق التنوع الاقتصادي، فضلاً عن الآثار البيئية المرتبطة بالنمو السريع في إقامة المشاريع السياحية والعقارية. وخلال دورة السنوات الخمس من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جزر كايمان في مجال بناء القدرات بغية إدارة التنمية الوطنية من خلال تخطيط وإدارة التعليم، وجمع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لتخطيط التنمية، والتدريب المتعدد الاختصاصات، وتوفير خدمات الاستشارة التقنية.

سانت هيلانة

٢٥ - يهدف مشروع تعزيز قدرات إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي في سانت هيلانة إلى مساعدة حكومتها من خلال تعزيز قدرتها في مجال تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية بغية النهوض بالتنمية البشرية المستدامة على المدى البعيد. ويقدم المشروع الدعم التقني، بصفة خاصة إلى إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي حتى تمتلك القدرة على تخطيط المشاريع الإنمائية وإدارتها ورصدها، لا سيما في إطار البرنامج المعني بالجزيرة الذي يطبقه البرنامج الإنمائي. وسينفذ ذلك عن طريق تدريب موظفي المكتب ومن خلال

المجتمعات المحلية. وسيستكمل قريباً مشروع للزراعات المائية ذو مدخلات محدودة.

جزر فيرجن البريطانية

٢٢ - لا يوجد في الوقت الراهن أي مشروع قطري جار لجزر فيرجن البريطانية.

مونتسيرات

٢٣ - في أعقاب ثوران البركان الذي شهدته مونتسيرات في منتصف التسعينات اعتُبرت بلداً يواجه ظروفاً إنمائية خاصة. ومنذ ذلك الحين تركز الدعم المقدم من مكتب البرنامج الإنمائي في بربادوس ومن المكتب دون الإقليمي لمنظمة دول شرق البحر الكاريبي على تخفيف حدة الكوارث وتعزيز المؤسسات. وبدأ في عام ١٩٩٩ العمل بمشروع لإدارة الكوارث وتعزيز المؤسسات يهدف إلى دعم برنامج إعادة التوطين في مونتسيرات بعد انتهاء حالة الطوارئ. ويشمل ذلك البرنامج مساعدة حكومة مونتسيرات من خلال إلحاق متطوعي الأمم المتحدة بمجالات البنى التحتية المادية والاجتماعية الاستراتيجية الرئيسية. ويتولى حالياً أربعة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين تقديم الدعم في مجالات نظم المعلومات الجغرافية، والهندسة المعمارية، والتأهيل المهني مع التركيز بوجه خاص على تقديم الدعم للمعوقين والمسنين وعلى الأنشطة في مجال علم النفس والعمل المجتمعي. وسيلتحق متطوع خامس من متطوعي الأمم المتحدة بالعمل كمهندس مدني في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وتتولى حكومة اليابان تمويل التكاليف الكاملة لمتطوع واحد في حين تمويل وزارة التنمية الدولية الباقيين. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً تنفيذ عملية للتقييم المتكامل لمدى ضعف الجزيرة في مواجهة الكوارث من شأنه أن يوفر لمخططي التنمية ولإدارات القطاع الخاص دليلاً يهتدى به في هذا الصدد على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة.

إعداد التقرير الوطني الأول للجزيرة عن التنمية البشرية، الذي يمكن توظيفه على مستوى إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي والحكومة بصفة عامة كإطار عمل لوضع الأولويات لجهود التنمية الوطنية سواء التي ترعاها الحكومة أو تجرى من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساعدة الدولية.

- الوكالة المنفذة: إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي
- الوكالة المنفذة: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- التاريخ التقريبي لبدء المشروع: كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
- التاريخ التقريبي لالتهاء منه: ٢٠٠٢
- مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٢٢٧ ٠٠٠ دولار
- مجموع الميزانية: ٢٢٧ ٠٠٠ دولار

٢٦ - ويهدف المشروع المتعلق بالعمالة في قطاع السياحة وتنمية القطاع الخاص إلى توليد فرص العمل في سانت هيلانة على المدى البعيد بحفز القطاع الخاص على المشاركة في تطوير صناعة السياحة. وسيتم ذلك عن طريق سلسلة من برامج التدريب المهنية التطبيقية في الخدمات المتعلقة بالسياحة وتنمية المؤسسات الصغيرة. وسيستهدف المشروع العاطلين عن العمل والطلبة المتخرجين، وسيشمل أيضا الأشخاص المصنفين بوصفهم عاملين في المجتمعات المحلية، والعاطلين عن العمل أو ناقصي العمالة. وسيعهد إلى المشاركين، كجزء من التدريب، بمشاريع صغيرة تتصل بالسياحة تهدف إلى تحسين المنتج السياحي في الجزيرة. ويسعى المشروع على المدى البعيد إلى تحسين الرواج السياحي في سانت هيلانة.

- الوكالة المنفذة: إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي
- التاريخ التقريبي لبدء المشروع: تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
- التاريخ التقريبي لالتهاء منه: تموز/يوليه ٢٠٠١
- مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ٥٥٧ ٦٠٠ دولار
- مجموع الميزانية: ٥٥٧ ٦٠٠ دولار

٢٧ - ويهدف المشروع المتعلق بالخدمات والمساعدات المقدمة للمسنين والمعوقين وتوفير التنمية والرعاية والخدمات الاجتماعية إلى تقليل الاعتماد على تقديم الرعاية في المؤسسات للمسنين ومساعدتهم على البقاء في بيوتهم في كنف مجتمعاتهم المحلية. وسيركز المشروع على المسنين الذين يتكلمون على الرعاية ويجبرون بسببها على الانتقال من بيوتهم إلى الإقامة في مأوى. ويدعم المشروع إجراء دراسة استقصائية عن تلك البيوت ويضع خططا لتقديم خدمات المساعدة وإعداد المرافق اللازمة لها حسب الاقتضاء.

- الوكالة المنفذة: إدارة التنمية والتخطيط الاقتصادي
- التاريخ التقريبي لبدء المشروع: ١ آذار/مارس ٢٠٠١
- التاريخ التقريبي لالتهاء منه: ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١
- مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ١٧١ ٣٨٩ دولار
- مجموع الميزانية: ١٧١ ٣٨٩ دولار

توكيلاو

٢٨ - تتركز المساعدة الإنمائية المقدمة إلى توكيلاو، وهو إقليم تابع لنيوزيلندا يتألف من ثلاث جزر مرجانية يسكنها زهاء ١ ٥٠٠ نسمة، على تمكين البلد من اكتساب قدرات

إبلاغها عناية خاصة مثل صحة الأم، لأن وفيات النساء خلال الولادة لا تزال مرتفعة نسبياً. وسعت البعثة المشتركة بين البرنامج الإنمائي واليونسكو الموفدة إلى جزر توكيلاو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى تيسير تنفيذ ترتيبات إدماج مشروع البيت المتطور الذي وضعت خطوته العريضة خلال مشاورات بين سلطات توكيلاو ونيوزيلندا، في مشروع رشادة الحكم التابع للبرنامج الإنمائي. وتناولت البعثة المشتركة مسألة الدعم التقني الذي أتاحه اليونسكو للترتيبات المتعلقة بعنصر الطاقة المدرج ضمن عناصر المشروع الأخرى، مع التشديد على الطاقة الشمسية كاحتياطي لطاقة الديزل. وقدمت نيوزيلندا وأستراليا المساعدة الثنائية في مجالات تشمل النقل، والإصلاح المالي، والتعليم، وغيرها من المجالات الإنمائية العامة الأخرى. وبسبب صغر عدد العناصر الفاعلة التي تشارك في تقديم المساعدة إلى توكيلاو، أنشأ البرنامج الإنمائي ونيوزيلندا مشروعاً مشتركاً في عام ٢٠٠٠ لربط وترشيد برأجهما، وصياغة خطة إنمائية وطنية مستدامة. ولا تزال الخطة الوطنية التي تمول من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من نيوزيلندا توجد في مرحلة التخطيط حالياً.

جزر تركس وكايكوس

٢٩ - شهد اقتصاد جزر تركس وكايكوس نمواً قوياً خلال التسعينات نتيجة التوسع السريع في قطاعي السياحة والخدمات المالية الخارجية. فقد ارتفع مجموع عائدات الحكومة من ٢٢,٥ مليون دولار عام ١٩٩١ إلى ٧٣,٢ مليون دولار عام ٢٠٠١. وقد مكّن ذلك الحكومة من تمويل أكثر من ٥٠ في المائة من نفقاتها الإنمائية. غير أن النمو السريع أدى، لسوء الطالع إلى تفاقم التحديات الإنمائية وتوليد تحديات جديدة مثل، التبعرث المكاني، وزيادة الهجرة غير المشروعة، والاحتفاظ السكان، ونقص الإسكان، وزيادة الضغوط على النظام المدرسي والخدمات الصحية، وندرة المياه، وزيادة الضغوط على البيئة الطبيعية الهشة. وعند

الحكم الذاتي في مسيرته التدريجية نحو إقامة ارتباط حر مع نيوزيلندا. والمساعدة التي توفرها الأمم المتحدة تقدم من البرنامج الإنمائي والوكالات التقنية مثل منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في حين تؤمن نيوزيلندا المساعدة الثنائية. وتتماشى البرامج التي ينفذها البرنامج الإنمائي المتعلقة بمشاريع الإدارة والحكم وكفالة سبل الرزق المستدام مع رغبة البلد في استحداث قدرة وطنية على المستوى الإداري العام وفي مجال الهياكل الأساسية لصنع القرار وتحقيق الاكتفاء الذاتي من أجل تجاوز النقص في الموارد الناجم عن أسباب منها انخفاض حجم المساهمات المتأتية من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من نيوزيلندا. ويستمر صغر حجم توكيلاو وبعدها عن المسار الرئيسي للتدفقات الاقتصادية الإقليمية، إضافة إلى عزلتها الجغرافية يمثل تحدياً للبلد أمام تحقيق أهدافه الإنمائية. ولا تزال هشاشته أمام الكوارث الطبيعية والتهديد البيئي الذي يتعرض له مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وتآكل المناطق الساحلية وفقدان التنوع الإحيائي تشكل مجالات تبعث على القلق. وتبقى مسألة أهلية البلد في أن يصبح طرفاً موقعا، ومستفيداً من مختلف الاتفاقات البيئية الدولية التي يتولاها مرفق البيئة العالمية في الوقت الحاضر (مثل اتفاقية التنوع الإحيائي) باعثه على القلق الشديد لدى السلطات الوطنية. فقد أوضح المرفق أن مركز توكيلاو كإقليم خاضع للوصاية من جانب نيوزيلندا يجعله غير مؤهل لتلقي المساعدة من مختلف الصناديق الاستثمارية للمرفق لأنه يفتقر إلى السلطة القانونية لتوقيع الاتفاقيات الدولية باسمه. ونظراً إلى ضعف الإقليم إزاء الظروف البيئية الخطيرة، أشير على حكومة توكيلاو بالاتصال بمكتب الرئيس التنفيذي للمرفق لطلب النظر في ظروف الإقليم الخاصة وتدبير سبيل للاستفادة من بعض الموارد المتاحة، أو الإشارة عليه بآليات تمويل أخرى. وتستلزم بعض الأهداف الإنمائية للألفية

الصحراء الغربية

٣٢ - اتخذ عشرات الآلاف من الصحراويين الغربيين الجزائر ملجأ لهم منذ عام ١٩٧٥، وأقاموا في مخيمات مؤقتة في منطقة صحراوية بالقرب من تندوف. ويساعد برنامج الأغذية العالمي حكومة الجزائر في مواجهة الاحتياجات التغذوية الأساسية للاجئين منذ عام ١٩٨٦. وريثما يتحقق حل دائم لمشكلات اللاجئين، فإن الهدف المحدد لأنشطة البرنامج هو تأمين سبل العيش لسكان مخيم اللاجئين من خلال تسليم السلع الغذائية الأساسية في المواقف المناسبة. ويقدم برنامج الأغذية العالمي المعونة الغذائية لزهاء ١٥٥.٠٠٠ لاجئ في إطار العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش (٦٢٣٤)، التي وافق عليها المجلس التنفيذي للبرنامج في أيار/مايو ٢٠٠٠. وتؤدي المرأة دورا مهما في توزيع الأغذية واتخاذ القرار، كما أنها تدخل في عداد المتلقين المباشرين لحصص الأغذية التي يقدمها البرنامج. وفي إطار هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، يجري توزيع السلع الغذائية الأساسية التي يقدمها البرنامج على اللاجئين، وتقوم جمعية الهلال الأحمر الجزائري ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية الدولية بتوفير الأصناف غير الغذائية والأغذية التكميلية. وقد أنشأ المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية أيضا مرفقا للمخزون الاحتياطي لفترة ثلاثة أشهر من أجل ضمان توافر الأغذية في الأوقات التي تتعطل فيها مؤقتا قنوات إيصال الأغذية التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

٣٣ - غير أن هذه العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش (٦٢٣٤) لم تتلق من المانحين إلا استجابة محدودة مما أدى إلى تأخير إيصال الأغذية وتعطل قنوات إيصالها. ونتيجة لذلك حصل اختلال مزمن في كمية الأغذية التي يتناولها اللاجئون شهريا. ويُقدر أن هناك ٩٥ في المائة من الأسر

معالجة الحالة، استحدثت الحكومة إطارا للتخطيط الاستراتيجي المتوسط الأجل يهدف إلى تنويع الاقتصاد، وحماية البيئة، وتوليد العمالة وزيادة النمو المتكافئ في جميع أنحاء الجزيرة. وبموجب إطار التعاون القطري للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، يقدم البرنامج الإنمائي دعما في مجالات رشادة الحكم وتطوير القدرات، وتطوير المؤسسات الصغيرة الحجم لتوليد الدخل والعمالة.

دال - برنامج الأغذية العالمي

تيمور الشرقية

٣٠ - استمر برنامج الأغذية العالمي في تقديم المساعدة الغذائية في عام ٢٠٠١ للفئات الضعيفة من سكان تيمور الشرقية في إطار مجموعة مشاريع مختلفة، مثل برنامج إطعام الفئات الضعيفة، وبرامج الإطعام في المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، اتجهت البرامج إلى استخدام الأغذية كحافز لأنشطة إعادة التأهيل وبناء القدرات من خلال مشاريع معينة مثل الغذاء مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب والتغذية المدرسية ومشاريع مماثلة أخرى.

٣١ - وقد أظهر الرصد الجاري لحالة الأمن الغذائي في تيمور الشرقية عدم وجود دليل على نقص الأمن الغذائي، إلا في مستويات محصورة للغاية، وأن هناك اتفاقا في الرأي بين برنامج الأغذية العالمي والمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الشركاء على أن مشاريع تقديم المعونة الغذائية ليست هي الرد المناسب بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية. وفي ضوء هذا الاستنتاج، اتخذ برنامج الأغذية العالمي قرارا بالانسحاب التدريجي من جميع العمليات في تيمور الشرقية على أن يكتمل هذا الخروج النهائي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

تندوف. وهذا البرنامج لا يعمل في الصحراء الغربية ويكتفي بالعمل في إطار السيادة الإقليمية للجزائر.

هـ - مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

٣٦ - يتصدى مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة للمسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات وغسل الأموال في بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٧ - وعلى نحو أكثر تحديدا، كان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يقدم منذ عام ١٩٩٦ مساعدة تقنية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في سياق مشاريع تنفيذ خطة عمل بربادوس للتنسيق والتعاون في مجال مراقبة المخدرات في الكاريبي.

٣٨ - وفي هذا السياق، تلقت أنغيلا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان معدات وتدريب لرفع مستوى خدمات مختبرات الطب الشرعي من أجل ملاحقة ومقاضاة جرائم المخدرات بشكل أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت إدارات الجمارك في أنغيلا وبرمودا وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس تدريبات ومعدات لتمكينها من الانضمام إلى نظام المراقبة الجمركية على نطاق منطقة البحر الكاريبي للسفن الصغيرة والطائرات الخفيفة، تحسينا لقدرات فرض الحظر في مجال إنفاذ قوانين المخدرات.

٣٩ - وفي مجال منع الجريمة، عمل البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال التابع لمركز منع الجريمة الدولية في السنة الماضية بالتعاون مع مونتسيرات وأنغيلا.

٤٠ - ويستكمل هذا البرنامج حاليا دراسة عن إمكانية إنشاء وحدة إقليمية للاستخبارات المالية في منظمة دول شرق الكاريبي. وينتمي إقليما مونتسيرات وأنغيلا إلى

المعيشية في المخيمات تفتقر إلى أي وسيلة مستقلة لمواجهة متطلباتها الغذائية أو لشراء الأغذية الطازجة. كما أن معدلات سوء التغذية مرتفعة ويقدر أن هناك ١٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية حادة، وأن ٥ في المائة منهم يعانون من توقف النمو. ويصيب فقر الدم حوالي ٤٤ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة وما يزيد على ٤٨ في المائة من الأمهات.

٣٤ - وقد أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة الواقعة بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٠ عملية تسجيل أولية استخدمت فيها قوائم الناحين المؤهلين التي نظمتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وأظهرت النتائج وجود ٤٣٠ ١٥٥ لاجئا في المخيمات يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويضم هذا العدد حوالي ٤٠٠٠ طفل و ٢٣٨٠ امرأة يعانون سوء التغذية بدرجات مختلفة. وبما أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تنتهي في نهاية شهر آب/أغسطس، أعد برنامج الأغذية العالمي عملية جديدة ممتدة للإغاثة والإنعاش، ستعرض على المجلس التنفيذي للبرنامج في أيار/مايو ٢٠٠٢. وفي إطار العملية الجديدة، سيقدم البرنامج المساعدة إلى ٤٣٠ ١٥٥ لاجئا ويوفر برنامج تغذية تكميلية لـ ٣٨٠ ٦ طفلا يعانون سوء التغذية، كما سيوفر هذه التغذية للنساء المستضعفات بالتعاون الوثيق مع الحكومة الجزائرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية والمأخين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية في المخيمات.

٣٥ - ويوجه برنامج الأغذية العالمي أنشطته المتعلقة بالصحراء الغربية من مكتبه القطري في الجزائر، بالاستعانة بموظفين دوليين ووطنيين يقومون أيضا برصد الأنشطة من

وزير الدولة لشؤون العمل والتضامن المعين حديثاً، بقوة هذين المشروعين الهادفين إلى تهيئة الأوضاع الملائمة للعمل الكريم في البلد الجديد، ومساعدة التيموريين الشرقيين على وضع إطار عمل تنظيمي يساعد في خلق الوظائف.

٤٤ - وحسبما أُفيد في تقارير عام ٢٠٠١، ما زالت أنشطة مشروع علاقات العمل تستهدف حتى الآن ثلاثة من أصحاب المصالح الرئيسيين، هم إدارة خدمات العمل والشؤون الاجتماعية، والمنظمات العمالية، التي تتوحد الآن في اتحاد نقابات العمال التيموريين، ومنظمات أرباب العمل. ومن المقرر أن يجري في ١ أيار/مايو ٢٠٠٢ اعتماد مدونة العمل (التي تستند إلى حد بعيد على المساعدة التقنية التي قدمتها منظمة العمل الدولية بشأن أربعة من مشاريع القواعد خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١). وقد اعتمدت الجمعية التأسيسية هذه المدونة بعد مشاورات ثلاثية. وبشكل خاص، تُفضي المادة ٩ من مدونة العمل المتعلقة بالمبادئ الأساسية إلى تفعيل إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، بنصّها على حق العمال وأرباب العمل في حرية تأليف الجمعيات والتفاوض الجماعي؛ وحظر العمل القسري؛ وعدم السماح بعمل الأطفال إلا في ظروف معينة؛ وحظر التمييز في الوظائف والمهن، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في الأجر بين الرجل والمرأة عن العمل نفسه.

٤٥ - وجدير بالإشارة أن الدستور الجديد يتضمن أحكاماً مشددة بشأن الحقوق الخاصة بإمكانة العمل. كما اعتبرت بعض المواد العامة المختلفة التي تعتمدها منظمة العمل الدولية في مجال التدريب، بما في ذلك وحدات قياس المساواة بين المرأة والرجل، مواد صالحة، مع إخضاعها لبعض التعديلات، وذلك من أجل بناء القدرات في تيمور الشرقية. ولهذا السبب، تُترجم هذه المواد إلى اللغات

عضوية هذا التجمع الفرعي، وسيشكلان جزءاً من وحدة الاستخبارات المالية الإقليمية في حال إنشائها. وكجزء من الدراسة أجرى الخبراء الاستشاريون تقييماً للإطار القانوني ولعمل السلطات التي تقدّم التقارير في هذين الإقليمين.

٤١ - ورغم أن البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال لم يضطلع بأي عمل في جزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية فإن هذين الإقليمين، إضافة إلى أنغولا ومونتسيرات طرفان موقعان للاتفاق المتعلق بالمتدّى التابع للبرنامج الذي أنشئ في عام ٢٠٠٠.

واو - منظمة العمل الدولية

٤٢ - لم يحصل أي تغيير في قوائم اتفاقات العمل الدولية المعلن عن انطباقها في الأقاليم، بموجب المادة ٣٥ من دستور منظمة العمل الدولية، مقارنة بالقوائم التي قدمت في تقرير السنة الماضية. وفيما يتعلق بقائمة السبعة عشر إقليماً الباقية، يمكن لمنظمة العمل الدولية أن تبلغ عن الأنشطة التي قامت بها في تيمور الشرقية في سياق مساعدة الإقليم على التهيؤ للاستقلال.

٤٣ - وفي هذا الصدد، يوجد حالياً مشروعان للتعاون التقني تدعمهما منظمة العمل الدولية يعملان بشكل كامل في تيمور الشرقية هما: مشروع تعزيز وتحسين علاقات العمل، ومشروع تعزيز قدرة أبناء تيمور الشرقية على العمل عن طريق تطوير نظم التدريب المهني ونظم التحضير لتقلد الوظائف. ويمكن الحصول على معلومات تفصيلية عن هذين المشروعين على الشبكة من خلال موقع منظمة العمل الدولية على العنوان التالي: www.ilo.org. وقد عُين مستشارون تقنيون رئيسيون في ديلي للعمل مع لجان استشارية ثلاثية للمشاورين ونظراء محليين في إطار خطط عمل متفق عليها. ويدعم أرسينيو بايكساو بانو،

١٩٩٩ المعني بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مقر المنظمة. وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، تحتفظ المنظمة بقاعدة بيانات عن مصائد الأسماك وقد أسهمت بنشاط أيضا في تنظيم عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل خلال العامين الماضيين في برمودا، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر تركس وكايكوس، وكاليدونيا الجديدة.

٤٩ - وكانت منظمة الأغذية والزراعة نشطة أيضا في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المرتقب. وقد واصلت عملها التنظيمي والتنفيذي، واستمرت في دعم مجالات الأمن الغذائي والسلامة الغذائية، والتنمية المستدامة، والزراعة، ودعم قطاعي مصائد الأسماك والحراجة.

حاء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة توكيلاو

٥٠ - انضمت توكيلاو إلى اليونسكو كعضو منتسب في المنظمة في الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر العام المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، التي تزامنت مع نهاية الألفية الثانية. غير أنها لم تشترك بعد في أي أنشطة برنامجية.

٥١ - وقبل انضمام توكيلاو تلقت بعض المعونة الممولة من خارج الميزانية من مكتب أبيبا التابع لليونسكو على النحو التالي:

(أ) تدريب المعلمين أثناء الخدمة في جميع مدارسها الثلاث (وقدم التمويل البرنامج النيوزيلندي للمساعدات الإنمائية الرسمية وقيمتها ٤٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠)؛

(ب) الاشتراك في شبكة مشروع المدارس المنتسبة (وهو مشروع جارٍ)؛ حيث حضر المشتركون من

الخلية وتطوع بأعداد كبيرة لاستخدامها في تلك الأنشطة. وفيما يتعلق بالهدف المنصوص عليه في المشروع بشأن إنشاء نظام لمنع النزاعات العمالية وحلها، يتعذر قبل وضع الإطار القانوني الجديد توفير تدريب تفصيلي على الآليات الجديدة المطلوبة. وقد أعد ملخص لدونة العمل وجرت ترجمته إلى اللغات اخلية استعدادا لعقد سلسلة من حلقات العمل القصيرة الأجل بشأن المفاهيم الأساسية التي يتضمنها النص، مثل أهمية إجراء الحوار الاجتماعي من أجل قيام علاقات عمل صحية. كما أن منظمة العمل الدولية نظمت عددا من حلقات العمل بشأن بناء القدرات تستفيد منها منظمات أرباب العمل والعمال.

٤٦ - وقد تمحورت الأنشطة الأولية للمشروع المتعلق بالمهارات والتحضير لتقلد الوظائف على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وبيان المؤسسات العاملة حاليا التي يمكنها تقديم التدريب المهني الملائم. ومن المتوخى أن يعمل المشروعان معا بشكل وثيق بحيث يؤدي تآزرهما وإغناء أحدهما للآخر إلى إعطاء قيمة مضافة لوجود منظمة العمل الدولية في تيمور الشرقية.

٤٧ - وكما ذكر في تقرير السنة الماضية، لا يزال بعض الأقاليم يستفيد من الخدمات التقنية والاستشارية لمنظمة العمل الدولية من خلال الفريق المتعدد التخصصات لمنطقة البحر الكاريبي التابع لمنظمة العمل الدولية الموجود في بورت أوف سبين، ويشترك هذا الفريق في الاجتماعات والحلقات الدراسية دون الإقليمية التي ترعاها منظمة العمل الدولية.

زاي - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٤٨ - تواصل منظمة الأغذية والزراعة العمل بشكل عام من أجل تقديم المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك في أعقاب انعقاد المؤتمر الوزاري الاستثنائي لعام

توكيلاو ٤ حلقات عمل (بتمويل قيمته قرابة ٣ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)؛

(ج) بناء القدرات في مجال إدارة الطاقة (وقدم التمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقيمته ١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وما زال هذا المشروع جاريا).

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويب)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني.